

Distr.: General
7 September 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق المعامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

فنلندا

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى خدمات الترجمة بالأمم المتحدة.

- ١- ترحب حكومة فنلندا بالتوصيات المقدمة أثناء استعراض تقريرها الدوري في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ ويسرها تقديم الردود التالية لإدراجها في تقرير نتائج الاستعراض.
- ٢- ينص الدستور الفنلندي على أن للبلديات وظيفة مزدوجة. فهي أولاً، تمثل الوحدات الإدارية الإقليمية الأساسية للبلاد، وتعمل، ثانياً، كوحدات أساسية يقوم عليها الحكم الذاتي للمواطنين. ولدى البلديات الفنلندية تقاليد طويلة في مجال الحكم الذاتي ويحق لها فرض الضرائب. والبلديات هي أساساً وحدات مسؤولة بصورة مستقلة عن تقديم الخدمات في قطاعات من قبيل الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والسكن وعن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمويل تلك الخدمات. وفضلاً عن ذلك، فإن الدولة تدعم البلديات مالياً وهي مسؤولة عن ضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات وجودتها في جميع أنحاء البلد.

١-٩٠- مقبولة

- ٣- فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، يقوم فريق عامل مشترك بين القطاعات، بما في ذلك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، بإعداد الوثائق الداعمة لاقتراح التصديق على الاتفاقية والبروتوكول المشار إليهما أعلاه، مع إيلاء اهتمام خاص بالحاجة إلى إنشاء نظام رصد وطني يعمل بشكل جيد وبفعالية.

٢-٩٠- مقبولة جزئياً

- ٤- حقوق الإنسان من العناصر الرئيسة لأساس قيمة التعليم في المناهج الأساسية التي تقدم إطاراً وطنياً لصياغة المناهج الدراسية المحلية. وتحمل مؤسسات التعليم العالي ومقدمو خدمات التعليم المهني مسؤولية تعليم الموظفين (من فيهم المدرسون) العاملين في مؤسسات الأطفال. وتمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلال الذاتي وتقرر بمفردها مضمون وطبيعة التعليم فيها. وتعرف المناهج الدراسية الوطنية الأهداف العامة للتعليم المهني، مما يتيح قناة لتطوير مضمون التعليم. وتقع على أرباب العمل المسؤولية الأولى لاتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يستكمل المدرسون تحصيلهم العلمي.

- ٥- والحكومة ملتزمة بمنع التمييز ضد الأقليات الإثنية وقد وضعت هياكل لتخطيط التدابير ذات الصلة ورصدها على المستوى الإقليمي (من الأمثلة على ذلك المجلس الاستشاري للعلاقات الإثنية ومجالسه الاستشارية الإقليمية السبعة). وهناك خطة لتعزيز العلاقات الإثنية الجيدة على المستوى المحلي، وتتضمن خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مشروعاً ذا صلة بالموضوع.

- ٦- وترمي أول سياسة وطنية بشأن الروما إلى تحسين إدماج ومساواة الروما في مختلف مجالات الحياة. ويشجع أول برنامج للإدماج للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ على إدماج المهاجرين

في المجتمع الفنلندي ويؤكد الحاجة إلى تيسير إتاحة فرص العمالة لهم. ويجري حالياً إعداد استراتيجية لسياسة الهجرة.

٧- فيما يتعلق بخدمات الصحة العقلية، انظر الرد تحت البند ٩٠-١٥.

٩٠-٣- مقبولة

٨- يشترط التشريع الفنلندي الحالي بشأن عدم التمييز أن يكون إنتاج ومضمون الإذاعة والتلفزيون، وغيرهما من وسائل الإعلام، غير تمييزي. أما فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، فإن هناك تدابير ما تفتأ تتخذ لمنع ومكافحة المضامين غير اللائقة والتمييزية.

٩- وتتضمن خطة العمل للحد من العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تدابير عديدة منها، مثلاً، إنتاج مواد تدريبية وإجراء البحوث. وستستخدم نتائج البحوث لإلقاء الضوء على ظاهرة العنف والمواقف المؤثرة. ومن أهداف برنامج الحكومة للمساواة بين الجنسين إعادة تقييم الحاجة إلى تنظيم الإعلان الذي ينتهك المساواة بين الجنسين وذلك قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٩٠-٤- مقبولة

١٠- تعلق الحكومة أهمية بالغة على استئصال التمييز وكره الأجانب واللامساواة وتؤكد، في الوقت نفسه، في سياقات الاتصال الجماهيري، حرية التعبير التي يحميها الدستور، وأهمية المناقشات العامة النشطة والشجاعة التي تجريها وسائل الإعلام. ومن أفضل طرق تعزيز التسامح والمساواة العمل على أن تكون وسائل الاتصال الجماهيري متعددة الجوانب وأن تكفل الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر.

١١- ولا يحدد التشريع الفنلندي إلا الإطار الخارجي لحرية التعبير. ذلك أن وسائل الإعلام نفسها مسؤولة عن الإشراف على المضمون. ويقوم مجلس وسائل الإعلام في فنلندا، بوصفه هيئة ذاتية التنظيم، بتفسير وتعزيز الممارسة الصحفية الجيدة. وتقع المسؤولية الجنائية عن أي جريمة تقع بسبب مضمون رسالة مقدمة إلى الجمهور على عاتق مرتكب تلك الجريمة أو من يتواطأ معه، على النحو الذي يعرفه القانون الجنائي. ويجوز تغليظ العقوبة على الجرم إذا ارتكب بدافع أمور منها، مثلاً، العرق أو اللون أو المولد أو الأصل القومي أو الإثني أو الدين.

١٢- ولم تشر الصحافة الفنلندية تحديداً إلى وجود أفعال منتظمة لتوزيع مواد تنم عن العنصرية وكره الأجانب أو كره الإسلام. وتُعزى مثل هذه الأفعال أساساً إلى أفراد يعربون عن آرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي أو في مواقع الإنترنت الأخرى (المدونات).

٩٠-٥ - مقبولة

١٣- انظر الرد الوارد تحت البند ٩٠-٢. يشارك ممثلو الروما بنشاط في أعمال الفريق العامل المعني بإدارة ورصد تنفيذ السياسة الوطنية بشأن الروما. وتقوم كل وزارة بتنفيذ التدابير المخطط لها في قطاعها ضمن حدود ميزانيتها.

٩٠-٦ - مقبولة

١٤- انظر التعليقات الواردة تحت البند ٩٠-٢. ترمي السياسة الوطنية بشأن الروما إلى تعزيز عمالة الروما عن طريق اتخاذ تدابير داعمة مختلفة تقدم مزيداً من خدمات التوظيف للروما بشكل انفرادي وزيادة برامج تعليم الكبار. وستحسن مواقف أرباب العمل بفضل تدابير منها تنظيم حملة إعلامية في حريف عام ٢٠١٢.

٩٠-٧ - مقبولة

١٥- انظر الفقرة ٢ والتعليقات الواردة تحت البند ٩٠-٢. تدعم الدولة البلديات عن طريق تقديم التوجيه والمشورة في وضع الخطط الخاصة بالمساواة، وغيرها من مشاريع التدريب والإعلام والتنمية.

٩٠-٨ - مقبولة

١٦- يحمي التشريع المتعلق بعدم التمييز، مثلاً، أفراد الأقليات الجنسية والجنسانية من التمييز. وهذا التشريع يوضع لتحسين الحماية من التمييز على أسس مختلفة. وتقوم كلية الشرطة الوطنية بدراسة سنوية لجرائم الكراهية المشبوه فيها المرتكبة ضد الأقليات الجنسية والجنسانية والمعروفة لدى الشرطة.

١٧- وتتم، في إطار برنامج المساواة بين الجنسين الجديد للحكومة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، إضافة أحكام تعزز المساواة وتحمي أفراد الأقليات الجنسية من التمييز، إلى قانون المساواة بين المرأة والرجل. ويتم عند صياغة السياسات المتعلقة بالمساواة، مراعاة وضع الأقليات الجنسية. وسيعين فريق عامل للنظر في الحاجة إلى تعديل القانون المتعلق بالاعتراف القانوني بجنس المتحولين جنسياً. وستناقش إمكانية الحاجة إلى تعديل قانون الأسرة.

٩٠-٩ - مقبولة

١٨- فيما يتعلق بخطة العمل الرامية إلى الحد من العنف الممارس ضد المرأة، يقوم فريق عامل شامل لقطاعات الخدمة المدنية بتنسيق وتعزيز منع العنف في إطار العلاقات الحميمة وفي إطار الأسرة بشكل عام. وتقوم كل وزارة بتنفيذ التدابير المخطط لها في قطاعها ضمن حدود ميزانيتها. ويتبين من بيانات الرصد للفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أن تلك التدابير نُفذت خلال هذين العامين وفقاً للخطة الموضوعية.

٩٠-١٠ - مقبولة

١٩ - انظر الرد تحت البند ٩٠-٩.

٩٠-١١ - مقبولة

٢٠ - انظر الردود تحت البندين ٩٠-٩ و ٩٠-١٠. تتضمن مهام الفريق العامل أموراً منها تسليط الضوء على احتياجات الأسر، والأطفال والشباب ومختلف المجموعات المستضعفة للعمل على منع العنف في إطار العلاقات الحميمة وداخل الأسرة.

٢١ - ويتم حالياً تنفيذ مشروع (MARAK) للحد من مخاطر الوقوع من جديد ضحية للعنف في إطار الشراكة بين غير الأزواج. ويؤثر المشروع بصورة غير مباشرة على وضع أطفال الأسرة أيضاً. وبما أن فنلندا لها خطة عمل وطنية أيضاً للحد من العقاب البدني للأطفال، فلا حاجة إلى وضع خطة عمل وطنية محددة لمكافحة العنف المترلي.

٩٠-١٢ - مقبولة

٢٢ - انظر الرد تحت البند ٩٠-٩.

٩٠-١٣ - مقبولة

٢٣ - انظر الرد تحت البند ٩٠-٩. يتضمن القانون الجنائي أحكاماً بشأن الاعتداءات والاعتداءات البسيطة والخطيرة، وهي جرائم تختلف عقوبتها تبعاً لخطورتها. وتخضع الاعتداءات البسيطة على الأطفال وفي إطار العلاقات الحميمة دائماً للمقاضاة العامة، بعد أن تم تعديل القانون الجنائي بهدف الكشف عن العنف المترلي الخفي، الذي دخل حيز النفاذ ابتداءً من عام ٢٠١١. وأدى ذلك التعديل إلى زيادة عدد الحالات التي أصبحت معروفة لدى السلطات وإلى ملاحقة الجناة في حالات كان يتعدّر ملاحقة مرتكبيها في السابق.

٩٠-١٤ - مقبولة

٢٢ - ترى الحكومة أن من الأهمية بمكان حماية ومساعدة ضحايا العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر على النحو الواجب. ومن الأمثلة في هذا الصدد أن برنامج الأمن الداخلي الثالث للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ يتوخى زيادة عدد الخدمات المقدمة إلى ضحايا هذه الجريمة وتوسيع نطاقها.

٢٥ - ويجري تنفيذ مشاريع لسن تشريعات بشأن تجريم الاتجار بالبشر، وإنشاء نظام لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وتوفير الضمان الشخصي الخاص. وتتجه نية الحكومة إلى تضمين قانون الرعاية الاجتماعية الجاري صياغته حكماً يمكن أن تستند إليه الحاجة إلى الدعم بسبب العنف في إطار العلاقات الحميمة وداخل الأسرة.

٢٦- وهناك برامج لتدريب السلطات على تعزيز قدراتها على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر، ومساعدة الضحايا وإحالتهم إلى نظام المساعدة، وفقاً لخطة العمل الوطنية المنقحة لمكافحة الاتجار بالبشر وتوصياتها. وعملياً يتولى حراس الحدود، مثلاً، إحالة الأشخاص إلى نظام المساعدة، عند الضرورة.

١٥-٩٠ - مقبولة جزئياً

٢٧- يشكل القانون المعمول به إطاراً ممتازاً لتحديد احتياجات الأطفال للحصول على دعم خاص مبكر وتقديم الدعم. ويولي برنامج العمل لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية اهتماماً خاصاً بمنع العنف الجنسي والكشف عنه مبكراً.

٢٨- ويتضمن برنامج التنمية الوطني للرعاية الاجتماعية والصحية برنامجاً فرعياً لإصلاح الخدمات المقدمة إلى الأطفال والشباب والأسر، مع إيلاء اهتمام خاص بتنمية خدمات الرعاية المقدمة للتلاميذ والطلاب وخدمات الصحة العقلية. والحكومة بصدد صياغة مرسوم برلماني متسق بشأن خدمات الرعاية المقدمة للتلاميذ، يراعي الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم والبلديات التي تتواجد فيها تلك المؤسسات. وتتجه نية الحكومة إلى تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى التلاميذ والتعاون فيما بينها (بما في ذلك خدمات علماء النفس). وقد وضعت الحكومة في إطار برنامجها للخدمات العامة الأساسية خطة تقضي بتخصيص الأموال لضمان تزويد التلاميذ بخدمات الرعاية. ومن المقرر أن ينفذ ذلك في أوائل عام ٢٠١٤.

٢٩- وتقع على أرباب العمل المسؤولية الأولى عن اتخاذ ترتيبات لمواصلة تعليم الموظفين العاملين في مجالي التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، يجوز للعاملين في مجال التعليم مواصلة تعليمهم بتمويل من الحكومة. وفي هذا السياق، يمكن تدريب الموظفين على التعرف على العلامات التي تظهر على الأطفال نتيجة الاعتداء عليهم جنسياً، وذلك في إطار دعم الخدمات المقدمة لرعاية التلاميذ بشكل عام. انظر أيضاً التعليقات الواردة تحت البند ٩٠-٢.

١٦-٩٠ - مقبولة

٣٠- يحدد القرار الذي اتخذته الحكومة، من حيث المبدأ، بشأن تنمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بصورة شاملة في مختلف القطاعات، أهدافاً لـ ١١ مجموعة من المواضيع. وتتعلق إحدى المجموعات بتعزيز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وتشجع الحكومة قطاع الأعمال التجارية على الالتزام بالتوجيهات الصادرة واحترام حقوق الإنسان وحقوق العمالة. وفي هذا السياق، من الهام الحرص على ألا تلجأ المشاريع التجارية الفنلندية في الخارج أو شركاء الشركات الفنلندية إلى استخدام الأطفال في مصانعها.

٩٠-١٧ - مقبولة جزئياً

٣١- من شروط المحاكمة العادلة الانتهاء من المرافعات الجنائية بالكامل ضمن فترة زمنية معقولة. ولذلك، ينبغي مراعاة الاحتياجات من الموارد بالنسبة لجميع المشتركين في الإجراءات القضائية. وقد تم اختصار مدة الإجراءات القضائية وذلك، مثلاً، عن طريق إعادة توجيه الموارد، وتعديل القوانين وإعداد برنامج شامل للحماية القانونية. ويتم حالياً، بالاشتراك مع المحاكم، وضع مؤشرات لتقدير عبء عمل المحاكم. ومع ذلك، لا تتوفر إلا موارد إضافية نادرة في إطار الوضع الاقتصادي الحالي. ويحصل الأطراف في الإجراءات القضائية المطوّلة بشكل مفرط على تعويض.

٩٠-١٨ - مقبولة

٣٢- تعكف الحكومة على إعداد اقتراح بشأن إعادة صياغة قانون الإجراءات القضائية الإدارية وسيحال إلى البرلمان خلال الفترة الانتخابية. وسيوسع نطاق قانون التعويض للإجراءات القضائية ليشمل الإجراءات القضائية الإدارية أيضاً.

٣٣- وسيتم، في ربيع عام ٢٠١٣، وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية العملاء في القطاع العام بوصفها أداة من أدوات الحوار بين السلطات والعملاء بشأن مبادئ إنتاج الخدمات وإشراك العملاء في ميادين التخطيط للخدمات وأدائها وتقييمها.

٩٠-١٩ - مقبولة

٣٤- يحظر قانون المساواة بين المرأة والرجل التمييز في الأجر تبعاً لنوع الجنس. ويتولّى أمين المظالم المعني بالمساواة ومجلسه الإشراف على الامتثال للقانون، بوصفهما هيئتين مستقلتين ويتم التحقيق في انتهاكات حقوق العمل من جانب سلطات نزيهة تعنى بالسلامة والصحة المهنيين ومن جانب المحاكم في نهاية المطاف.

٩٠-٢٠ - مقبولة

٣٥- تواصل الحكومة، بالاشتراك مع منظمات أرباب العمل والعمال، تنفيذ برنامج تساوي الأجر لتضييق الهوة التي تفصل بين الأجر الممنوحة لكلا الجنسين إلى نسبة لا تتجاوز ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وأرباب العمل ملزمون قانوناً بتعزيز المساواة ودفع أحوار متساوية وعلاوات متساوية إلى موظفيهم عن نفس العمل أو عمل مماثل في القيمة.

٩٠-٢١ - مقبولة

٣٦- انظر التعليقات الواردة تحت البند ٩٠-١٥.

٢٢-٩٠ غير مقبولة

٣٧- يجب على السلطات العامة أن تضمن حصول جميع شرائح المجتمع بما فيها الفئات المهنية، عن طريق شتى تدابير الدّعم، على ثقافة في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن مؤسسات التعليم العالي في فنلندا التي تقدم برامج لتثقيف المدرسين مؤسسات مستقلة تتخذ بنفسها قرارات بشأن مضمون وطبيعة التعليم الذي تقدمه. ولذلك فإن من المستحيل فرض أي شرط ذي طبيعة ملزمة على جميع مؤسسات التعليم العالي. انظر أيضاً التعليقات الواردة تحت البندين ٢-٩٠ و ١٥-٩٠.

٢٣-٩٠ مقبولة

٣٨- تتعلق التدابير المتخذة في إطار البرنامج الفنلندي للسياسة العامة المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بأمور منها الرعاية الصحية وإعادة التأهيل والبيئة العمرانية وخدمات النقل. وتولي الحكومة اهتماماً بموضوع تصميم المباني للجميع (التصميم الشامل) عند وضع قوانين البناء وغيرها من اللوائح التشريعية وإدارة المعلومات والتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة.

٣٩- وينص قانون النقل العام الفنلندي على أن احتياجات مختلف المجموعات السكانية بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، يجب مراعاتها عند وضع خطط النقل. ويتعين على الجهات المتعاقدة لتوفير وسائل النقل، مثلاً، أن تحدّد الخدمات المتاحة للركاب المعاقين جسدياً والمعلومات المقدمة بشأنها. ويجب أن تدعم مشاريع النقل في المستقبل إتاحة فرص متساوية للأشخاص المعاقين جسدياً والكبار في السن لكي يتمكنوا من العيش والتكيف مع أوضاعهم بشكل مستقل.

٢٤-٩٠ مقبولة

٤٠- وفقاً لقانون الأجانب، تبلغ طاقة الاستيعاب في وحدة احتجاز الأشخاص الموجودة في مركز الاستقبال في متسالو في هلسنكي ٤٠ شخصاً وهي ليست كافية. ويتم بإطراد احتجاز المحتجزين الأجانب في مرافق الشرطة والحرس الحدودي على الرغم من أن هذا الترتيب يجب أن يكون استثنائياً. وقد سلمت الحكومة بالحاجة إلى إنشاء وحدة احتجاز جديدة و/أو توسيع طاقة الوحدة في متسالو لكن ذلك لم يتحقق بسبب قلة الموارد المالية.

٢٥-٩٠ غير مقبولة

٤١- إن سياسة التنمية من العناصر الأساسية في سياسة فنلندا الخارجية والأمنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن والسلم والعدالة والتنمية المستدامة على المستوى الدولي وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويستند النهج الفنلندي إزاء قضايا التنمية إلى حقوق الإنسان بما يتفق وفكرة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومفادها أن جميع الناس يولدون أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق. وتعزز هذه السياسة الإنمائية التي تستند إلى

القيم، الطابع العالمي لحقوق الإنسان وحق الجميع في اختياراتهم في الحياة بصورة مستقلة ودون تمييز وبشكل يقوم على المساواة. وترتكز فنلندا على حقوق المرأة والطفل والمجموعات الإثنية واللغوية والدينية والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه والأقليات الجنسية والجنسانية.

٩٠-٢٦ - مقبولة جزئياً

٤٢- أخيراً، لا تسمح فنلندا باستخدام مجالها الجوي أو مطارها لرحلات نقل أشخاص على نحو ينتهك معاهدات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. وكانت حكومة فنلندا ترغب في التحقيق بأكبر قدر ممكن من الدقة وبجميع الوسائل المتاحة في المزارع القائلة بأن المجال الجوي الفنلندي أو مطارات فنلندا قد تكون استخدمت لنقل أشخاص بصورة غير قانونية.

٤٣- وتُجري فنلندا تحقيقاً في المزارع منذ عام ٢٠٠٥ وقد أجرت آخر تحقيق لها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وطلبت فنلندا إلى السلطات المعنية وسفارة الولايات المتحدة في فنلندا تقديم معلومات مسهبة في هذا الصدد. ونشرت وزارة الخارجية، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، جميع البيانات المتعلقة بالرحلات ذات الصلة. وردت وزارة الخارجية، منذ ذلك الوقت، على ادعاءات جديدة قدمتها إليها منظمات غير حكومية.

٤٤- وقامت وزارة الخارجية بجمع ونشر جميع المعلومات المتاحة بشأن رحلات تسليم المتهمين المزعومة. ولم تدعم المواد المتاحة للوزارة بأي شكل من الأشكال المزارع القائلة بأن السلطات الفنلندية كانت بأي شكل من الأشكال طرفاً في رحلات التسليم غير المشروع. ولم نجد من خلال الوسائل المتاحة لنا أي دليل يدعم الادعاءات القائلة بأن طائرة ما نقلت أشخاصاً بصورة غير قانونية دون معرفة السلطات الفنلندية، قد هبطت في المطارات الفنلندية. وفي الوقت نفسه، ينبغي التسليم بأن الادعاءات تتعلق برحلات تمت قبل سنوات عديدة وأن المعلومات المحدودة المتاحة لا تسمح بالتوصل إلى استنتاجات نهائية كاملة تتعلق بجميع الرحلات الجوية.

٤٥- وقد أنهت وزارة الخارجية تحقيقاتها في الموضوع بعد أن استنفدت جميع سبل التحقيق المتاحة لها. وبما أن هذه التحقيقات لم تكشف عن أي شيء يشير إلى نشاط غير قانوني، فإن فنلندا لا تملك أسساً قانونية للمقاضاة في الموضوع وبالتالي لا يمكنها قبول التوصية القاضية "بتقديم الجناة إلى العدالة".

٤٦- وقد أحالت وزارة الخارجية أيضاً المعلومات التي قامت بجمعها خلال عمليات التحقيق، إلى أمين المظالم البرلماني. ويعكف أمين المظالم حالياً على دراسة هذا الموضوع. وأمين المظالم هو هيئة إشرافية مستقلة ولا يمكن لحكومة فنلندا أن تتصور نتائج هذه الدراسة. وستنظر الحكومة في نتيجة دراسة أمين المظالم هذه.